24 يونيو/حزيران 2011
رقم الوثيقة: AFR 54/020/2011

السودان: استمرار حالة انعدام الأمان للنازحين في جنوب كردفان

تساور منظمة العفو الدولية بواعث قلق بالغ مع توارد تقارير بأن الأشخاص الذين هجرهم النزاع الجاري في ولاية جنوب كردفان يتعرضون للإكراه من جانب السلطات السودانية على العودة إلى أماكن يمكن أن تتعرض فيها حياتهم وسلامتهم للخطر، وبأنه يجري حالياً منع الهيئات الإنسانية من الدخول إلى مناطق عديدة.

وقد بدأ القتال بين القوات المسلحة السودانية وعناصر تابعة "للجيش الشعبي لتحرير السودان" في جنوب كردفان في 5 يونيو/حزيران. وتدور رحى اشتباكات في عدد من القرى الواقعة إلى الجنوب من عاصمة الولاية، كادوقلي، إضافة إلى ديلينغ وتالودي وهايبان وكاودا.

فشنت القوات المسلحة السودانية هجمات عشوائية وقصفت بقنابل غير دقيقة التصويب من ارتفاعات عالية أهدافاً تضم مدنيين، ويستحيل في واقع الحال في مثل هذه الهجمات ضمان التقيد بمبدأ التمييز بين الأهداف والعسكرية والمدنيين.

ونتيجة لذلك، فقد هجر السكان، حسبما ذكر، العديد من البلدات الرئيسية والقرى. وتقدر الأمم المتحدة عدد من نزحوا من ديارهم بسبب القتال بما يربو على 73,000 شخص.

وتلقت منظمة العفو الدولية تقارير بشأن محاولات من جانب الحكومة لإكراه أو إجبار الأشخاص المهجرين على العودة إلى مناطق يمكن أن تتعرض فيها حياتهم وسلامتهم للخطر.

وعلى سبيل المثال، ما برحت عمليات القصف الجوي من قبل القوات المسلحة السودانية والقصف بمدافع الميدان من جانب هذه القوات وقوات "الجيش الشعبي لتحرير السودان"، على السواء، في محيط كادوقلي والمناطق المجاورة مستمرة. وعلى الرغم من هذا، أدلى مسؤولون حكوميون، بمن فيهم حاكم جنوب كردفان ووزير الصحة، بتصريحات علنية على التلفزيون والإذاعة الوطنيين في الأيام الأخيرة بأن مدينة كادوقلي قد أصبحت الآن آمنة، وأن بإمكان المواطنين الذي فروا منها العودة إلى ديارهم.

وفي 20 يونيو/حزيران، دخلت السلطات المحلية مخيماً قريباً من مجمع "بعثة الأمم المتحدة في السودان" (يوناميس) على أطراف مدينة كادوقلي وأمرت النازحين الساعين إلى طلب اللجوء بالعودة إلى ديارهم في كادوقلي أو التجمع إما في مدارس أو في استاد كادوقلي. وزود هؤلاء بمركبات وفرتها الحكومة لإعادتهم.

إن المبادئ التوجيهية للأمم المتحدة المتعلة بالتهجير الداخلي تؤكد أن الأشخاص المهجرين داخلياً يملكون الحق في طلب الأمان في أي جزء من البلاد، ولا سيما الحق في أن لا يعادوا أو يعاد توطينهم قسراً في أي مكان يمكن أن تتعرض فيه حياتهم أو سلامتهم أو حريتهم و/أو صحتهم للخطر.

إن منظمة العفو الدولية تدعو حكومة السودان إلى احترام وحماية حقوق جميع الأشخاص المهجرين داخلياً هذه.

وقد تم إغلاق مدينة كادوقلي في وجه المنظمات الإنسانية الدولية منذ بدء النزاع. وثمة تقارير بأنه قد تم مؤخراً زرع ألغام أرضية في محيط المدينة، الأمر الذي يشكل تهديداً إضافياً لعودة المدنيين إلى المنطقة. وحتى اليوم، لم يتمكن أي فريق عمل بشأن الألغام من تقييم الوضع بسبب القيود المفروضة على الدخول إلى المدينة.

إن الألغام الأرضية المضادة للأفراد أسلحة عشوائية بطبيعتها، وهي لا تميز بين مدنيين ومقاتلين، ومحظورة بمقتضى "اتفاقية حظر استعمال وتخزين وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام". والسودان دولة طرف في هذه المعاهدة.

ولدى منظمة العفو الدولية بواعث قلق إضافية بشأن ما يقدر بنحو 138 سودانياً جنوبياً كانوا يبحثون عن ملجأ لهم في مجمع "يوناميس" في كادوقلي وأمروا بإخلاء المنطقة. حيث سقط هؤلاء في أتون الاشتباكات المسلحة أثناء محاولتهم الهجرة من شمال السودان إلى جنوبه قبل 9 يوليو/تموز، موعد إعلان الجنوب استقلاله عن الشمال.

وقد زوّد السودانيون الجنوبيون بوسائل نقل تابعة للأمم المتحدة نقلتهم إلى الشمال نظراً لانسداد السبل أمامهم للوصول إلى جنوب السودان. بيد أنهم أوقفوا في 23 يونيو/حزيران عند نقطة تفتيش حكومية خارج العُبيد، عاصمة ولاية شمال كردفان، ومنعوا من مواصلة سفرهم.

وسعى الأشخاص الذين كانوا يحاولون الفرار من القتال كذلك إلى إيجاد ملاذ لهم في أماكن أخرى، بما في ذلك الرهاد والعُبيد في شمال كردفان. حيث أعلنت السلطات الحكومية في شمال كردفان أيضاً أن على الأشخاص النازحين إلى المنطقة العودة إلى ديارهم، أو البحث عن مكان إقامة لهم لدى أفراد عائلاتهم في مناطق أخرى خارج ولاية شمال كردفان.

ووجهت السلطات إلى سكان محليين كانوا يقدمون مساعدات إلى النازحين في منطقة العُبيد تعليمات في 20 يونيو/ حزيران بوقف التبرع بالأغذية للنازحين. وفضلاً عن ذلك، ذكر مقيمون في العُبيد أن "جهاز الأمن والمخابرات الوطني" ظل يراقب عن كثب العائلات المضيفة والنازحين.

وقد أدى انتشار نقاط التفتيش التابعة للجهاز على نطاق واسع إلى تعرض الأشخاص من أصول نوبية أو من يشتبه بأنهم من أنصار "الحركة الشعبية لتحرير السودان" للانتهاكات، وعرقل تقديم المساعدات الإنسانية الضرورية للنازحين.

وورد أن نقاط تفتيش قد أقيمت على الطريق الرئيسي بين كادوقلي وديلينغ والعُبيد والخرطوم. وتلقت منظمة العفو الدولية روايات لشهود عيان بوجود موظفين أمنيين يحملون قوائم بأسماء أشخاص عند كل نقطة تفتيش.

ويعتقد أن من أدرجت أسماؤهم في هذه القوائم هم من أعضاء "الحركة الشعبية لتحرير السودان" أو من المتحدرين من أصول نوبية. وتلقت المنظمة تقارير أخرى تفيد بأنه حتى الأشخاص الذين لم تدرج أسماؤهم في القوائم ولكن يعتقد أنهم من النوبيين يخضعون للاستجواب والمضايقة أو سوء المعاملة على أيدي قوات الأمن.

وتواجه الهيئات الإنسانية عراقيل كذلك في سعيها إلى الوصول إلى السكان المتضررين. ففي 14 يونيو/حزيران، تعرض مدرج مطار كاودا للقصف، ما منع وصول المواد الإنسانية إلى المنطقة. وقد أعيد فتح المدرج؛ إلا أن قيوداً مشددة ما زالت مفروضة على دخول مناطق تجمع النازحين وغيرهم من المدنيين المتضررين من النزاع. كما تخضع الهيئات الإنسانية لتدقيق مشدد لدى مرورها بنقاط التفتيش التابعة للسلطات السودانية.

إن منظمة العفو الدولية تدعو السلطات السودانية إلى كفالة وصول المساعدات الإنسانية دون عوائق إلى جميع محتاجيها دون تحيز في السودان.